

علاقة رجال الإفتاء بمحيطهم في الجزائر خلال العهد العثماني

د. محمد لعباسي

كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية

— جامعة وهران —

(تنبيه: لا يوجد ملخص ولا ترجمة لذلك).

تمهيد:

دام الوجود العثماني في الجزائر أكثر من ثلاثة قرون، وتقسّم هذه المرحلة من تاريخ الجزائر إلى أربع مراحل: البلربايات، الباشوات، الأغاوات، ثم الدايات، وكان نظام الحكم فيها مسائرا لما هو متبع في اسطنبول، فكان قائما على الاهتمام بالجيش، وبالتوسعات من جهة، واستخلاص الضرائب من جهة أخرى، كما كان أيضا تنظيم المجال الديني يتشابه في كل من أيلة الجزائر وعاصمة الخلافة، فقد استحدثت مؤسسة شيخ الإسلام، وأوكلت لها مهمة الإشراف على القضاء، والإفتاء وغيرها من الوظائف الدينية.

وكانت السلطة العثمانية في الجزائر مهمة بأمرين اثنين، هما: الدفاع عن القطر الجزائري من التحرشات الأوربية، فكونت جيشا قويا له صولات وجولات في عرض البحر الأبيض المتوسط، أكسب للجزائر هبة بين الأمم والدول. أمّا الأمر الثاني الذي اهتمت به السلطة العثمانية في الجزائر هو كسب طاعة المجتمع الجزائري، ووده، عن طريق استغلال العلماء الذين لهم نفوذ في مجتمعاتهم، فأغدقت عليهم بالمناصب منها منصب الإفتاء، القضاء، وكيل الأوقاف، الخطابة، الإمامة وغيرها من المناصب، مقابل مساعدة الحكام في استخلاص الضرائب، التي تمثل مظهرًا من مظاهر التبعية للسلطة.

ولكن للجزائر بعض الخصوصيات، تمثلت في قوة جيشها، وبعدها عن مركز الخلافة، مما جعل الدولة العثمانية تراعي هذه الحالة، فكانت قوانينها وتنظيماتها تأخذ هذه الخصوصيات في الحسبان، فعلى سبيل المثال: كانت التعيينات في الوظائف

الإدارية تمنح من طرف السلطان العثماني، وترسل إلى الولايات، حتى بداية عهد الدايات، حيث أصبحت الجزائر شبه مستقلة عن دولة العثمانية، فكانت للداي سلطة التعيين في المناصب.

والملتقون هم الفئة المتميزة في المجتمع بالثقافة والعلم، فهي على درجة عالية من الفقه والعلم الشرعي، مهمتها الأساسية تتمثل في إجابة الناس عن أسئلتهم في أمور دينهم، وللمفتي عدة تعاريف منها: أنه الفقيه العالم بالأحكام الشرعية الفرعية عن أدلتها التفصيلية بالاستدلال...¹ و" هو المخبر بحكم الله تعالى لمعرفة دليل شرعي"². وهو " ...المستقل بأحكام الشرع نصاً واستنباطاً..."³، المحيى عن السؤال، المخبر عن حكم الله تعالى بدليله، وقيل أنه من بلغ درجة المجتهد⁴.

والمفتي في مجتمعه صاحب المكانة المرموقة، أكسبه أياها علمه الشرعي، وكذلك المناصب التي ينالوها تزيد في علو قيمتهم في مجتمعاتهم، مثل القضاء، والإفتاء، والخطابة وتسيير الأوقاف، وغيرها، ولكن ما هي العلاقة التي تربط المفتي بمحيطه الاجتماعي؟

أ. علاقة المفتي بالسلطة:

للعلماء دور كبير في توطيد الحكم العثماني في الجزائر، فهم الذين استدعوا عروج وأخاه خير الدين بربروس، وهم الذين أصروا على بقاء هذا الأخير بينهم، وحاكما عليهم، خاصة بعد وفاة عروج سنة 1518م، وكان يرأس الوفد الذي توجه إلى اسطنبول، حاملا طلب الجزائريين، للانضمام إلى الخلافة العثمانية، فقيه من فقهاء الجزائر وهو أحمد بن القاضي.

ومنذ أن أرسى الحكم العثماني في الجزائر قواعده سنة 1520م، كانت العلاقة بين الفقهاء والسلطة الحاكمة قائمة على أساس المصلحة والخدمة، فلا تكاد تمر قضية يتدخل فيها فقيه، أو مرابط لصالح السلطة، إلا كانت متبوعة بالامتيازات، كالإعفاء من المطالب المخزنية، والضرائب على الممتلكات والعقارات، وإذا حدث العكس، وانتقد العلماء السلطة، فكان العزل والنفي والسجن والقتل آليات للتخلص منهم، مثل ما حدث لبعض المفتين من إعدام أو العزل.

وأما طبيعة هذه العلاقة فكانت على ثلاث أصناف⁵، فالصنف الأول، يمثل العلماء الذين ساندوا العثمانيين في توطيد حكمهم في البلاد، فتشير المصادر التاريخية⁶ أن أصحاب الزوايا والطرق الصوفية، كانوا من المرشدين للعثمانيين في الجزائر، فهم الذين طلبوا منهم المجيء إليهم لمساعدتهم، في تحرير المدن الساحلية من المحتل الإسباني، وهم الذين طلبوا من خير الدين بربروس البقاء بينهم، حينما أراد الرجوع إلى بلده الأصلية اسطنبول، بعد مقتل أخيه عروج في الغرب الجزائري سنة 924هـ/1518م، كما كان أيضا لبني ميزاب أيضا الدور في ترسيخ الحكم العثماني في الجزائر، عن طريق مساعدته في إخماد بعض الفتن والاضطرابات السياسية.

ومقابل هذه المساعدات التي أسدها شيوخ الطرق الصوفية وبنو ميزاب في الجزائر، للحكام العثمانيين، في إرساء الحكم وتوطيده من جهة، ومن جهة أخرى إيمان هؤلاء أن تسيير الجزائر لا يتم إلا عن طريق هؤلاء المشايخ، الذين كان لهم أتباع كثير، من أمثال أحمد بن يوسف الملياني، والشيخ الفكون وغيرهما، فقرّبوهم إليهم، وأغدقوا عليهم بالمناصب والهدايا، وأوقفوا على زواياهم أوقافا، مثل أراضي زراعية، وبساتين، وغيرها من أضراب الأوقاف الأخرى، التي تدر على أصحابها بالعوائد المالية، إضافة إلى إعفائهم عن دفع الضرائب. فظهرت عائلات انحصرت بعض المناصب الدينية فيها في بعض المدن، مثل عائلة عبد الكريم الفكون في قسنطينة، عائلة آل كتروسي في مازونة، وعائلة قدورة في مدينة الجزائر وغيرهم، فنالت هذه الفئة المناصب، والاحترام، والعفو عن دفع الضرائب، ومقابل هذه الامتيازات، كان العلماء يقدمون الولاء للحاكم، والدعاء له على المنبر. وكل من خالف هذا الأمر سواء من المفتين الرسميين أو الأحرار، كانت له عقوبة المنفى، أو القتل.

أما الصنف الثاني من العلماء، فهم من أعلنوا معارضتهم للعثمانيين، سواء بإعلان الثورة ضد السلطة، أو الهجرة إلى الخارج. والأمثلة كثيرة عن الذين عارضوا السلطة العثمانية، وخالقوا أمرها من شيوخ زوايا، أو مقدمي الطرق الصوفية، مثلما كان الحال مع شيخ زاوية تنس: محمد بن علي المجاجي⁷، الذي كانت له صلات مع العلماء، إذا كانوا يستفتونه، وكانت الأسئلة تأتيه من المشرق ومن المغرب، كما كان محل احترام الناس له، وتقديره، فهذه المكانة التي كان يتمتع بها هذا الشيخ، سببت له

مشاكل مع السلطة العثمانية، حيث تخوف منه باي مازونة، " ... فدبر له مكيدة، وقتله⁸، فأرسل له من يستفتيه في أمر الزواج من زوجة أبيه التي عقد عليها أبوه ومات، ولم يدخل بها، ويروى أنه استفتى بعض العلماء، فأجازوا له ذلك، لكن جواب محمد بن علي كان بالرفض: إنها أمك إنها أمك إنها أمك، فبعث له شبابا على أنهم طلاب علم، وفي منتصف الليل، وهو يتجهّد دخلوا عليه، وذبحوه وفروا...⁹، ولكن يروى أن الداوي التركي بالجزائر أخذ بثار الولي الصالح فقتل الباي، والمنفذين للعملية سنة 1008هـ/1589م¹⁰. كما أعدم المفتي أحمد وعلال قدورة¹¹، كما نُكل بمحمد بن كشك علي كرغلي الخوجة على يد خليل باي وهران¹²، والمصير نفسه لقيه أبو العباس أحمد العلمي¹³، حيث مات مقتولا سنة 1229هـ/1814م، وكان فقيها عارفا بالأحكام، تقلّد فتوى المالكية، ثمّ القضاء¹⁴، و الفقيه فتح الله¹⁵ كانت نهايته القتل سنة 1185هـ/ 1771م، وكان قد تولى خطابة مسجد سيدي الكتاني، والتدريس بمدرسة جامع سوق الغزل بقسنطينة، ثمّ الإفتاء فalcضاء على المذهب الحنفي¹⁶، والأمر نفسه مع يحيى بن سليمان¹⁷ المعروف بالأوراسي، الذي " ... تولى الإفتاء، والتدريس بقسنطينة، غير أن انشغاله بالتصوف، ثمّ لجوؤه إلى الثورة ضدّ العثمانيين، قد سبب اضطرابا في حياته العلمية¹⁸، ورغم أنه " ... كان مخالطا لدار الإمارة، يعتقدون فيه الصلاح، ولا يقطعون دونه أمرا في كل مهماتهم، وكذا متلصصة الأعراب وغيرهم لا يؤمنون إلا به، فحسده أهل زمانه، وأكثروا الوشي به إلى الأمراء، وربما تقولوا عليه خلعة البيعة، والاستقلال بالرياسة، إلى أن فر من قسنطينة لجبل الأوراس، رفقة أخيه أبي العباس أحمد، واجتمع الناس حولهما، وتحملت لهم عساكر الجزائر، وقعت بينهم حروب كثيرة...¹⁹، وكانت نهاية هذا الفقيه الموت قتلا. وعرفت عائلة ابن باديس أيضا تذبذبا في علاقتها مع السلطة²⁰، وفي بسكرة هرب المفتي أبو القاسم الشبكي إلى سيدي عقبة خوفا من العامل التركي ببسكرة²¹، كما حرص أحمد خوجة²² على إبعاد كل شخص يسيء الظنّ به، أو الأمر بإعدامه بكل سهولة، وبهذه الطريقة قضى على حياة خزناجي وقائدين من قواد الجيش، ومفتي²³، وعدد كبير من الموظفين السامين²⁴. إن تصرفات أحمد خوجة هذه قد جعلت الناس يكرهونه، وينفرون منه، بعد أن كانوا يظهرون له احتراما كبيرا. وفي إطار

حملة الأتراك على الطريقة الدرقاوية، نهاية العهد التركي، ارتكب حسين باي وهران جرائم بشعة في حق العلماء، تركت أثرا بالغا لدى الناس عامة، والعلماء على الخصوص، إذ احترمت يده بالدماء، فكان كل من يشك فيه أنه درقاوي، كان مصيره التعذيب حتى الموت، فذهب جراء هذه الأعمال البشعة علماء أجلاء²⁵ من أمثال: والفقيه ابن القندوز، وفرقان الفليقي²⁶، وعبد الله بن الطيب بن حوا التيجيني²⁷، وكان هذا الأخير شيخ الطريقة الدرقاوية بالغرب الجزائري، يلقن الورد الدرقاوي بوهران...²⁸، وكانت نهاية هؤلاء العلماء القتل²⁹ من طرف هذا الباي، وتسجل المصادر التاريخية³⁰ أيضا أن والد الأمير عبد القادر الشيخ محي الدين³¹ وهو شيخ طريقة القادرية، قد فرضت عليه الإقامة الجبرية في وهران سنة 1236هـ/1821م، وبقي تحت هذه الإقامة مدة أربع سنوات.

هذه تصرفات بعض الحكام في الجزائر العثمانية الذين كان بعضهم لم يهتمهم سوى ملء جيوبهم، بفرض الضرائب المختلفة على سكان المحليين، خاصة بعدما حددت الخلافة العثمانية باسطنبول مدة تولي باشوات الجزائر بثلاث سنوات، ثم شهرين في عصر الأغاوات. والصنف الثالث من العلماء وهو صنف الذي وقف ناصحا للسلطة في وقت الشدة، فعلاقة هذه الفئة من العلماء بالسلطة الإدارية تميزت بالنصح والمشورة والثقة وتبادل الرسائل لمعرفة أحوال العباد، ففي رسالة بعثها الشيخ الفقيه محمد الساسي البوني³² إلى يوسف باشا³³ جاء فيها: "ولتعلم أعزكم الله أن كل شدة مآلها إلى الارتخاء وإن كل غمة إنتهائها إلى الانجلاء وغاية كل متحرك إلى السكون وكم كربة أورثت خيرا وكم من شوكة اجتتبت ثمرا"³⁴. وكان جواب "يوسف باشا": "سيادة الولي الصالح البركة العارف بالله... فلتعلم رضي الله عنكم أن العامة لا تعرف حقائق المذاهب، ولا تنظر عواقب المتاعب والتجارب ومنازعة الملوك تسلب النصيح"³⁵. ومن العلماء الذين أرادوا تحييد البلاد عن الفتنة، والفوضى السياسية، بسبب سياسة بعض البايات في أقاليمهم، التي غضب منها السكان، ودفعتهم للثورة عليه، الفقيه محمد بن علي العبدلي³⁶، الذي تدخل لدى القائد العثماني بتلمسان محمد بن سوري، الذي ثار سكان هذه المدينة ضده، بسبب ظلمه، وجوره سنة 1035هـ/1625م، وقد نصح الفقيه هذا القائد قائلا له: " لا تجعل

نفسك هدفا للنصال، ولا تنصبها لرمي النبال، باعد البلاء بباعدك البلاء"، ثم اتجه هذا العالم إلى كبار القوم، وطلب منهم التدخل لمنع العامة من تنفيذ ثورتها³⁷. والدور نفسه قام به الشاعر محمد القوجيلي³⁸ الجزائري الذي خاطب الداي أحمد باشا، وحثه على استرجاع مدينة وهران في قصيدة³⁹، كما نصحه فيها باهتمام بالعلماء، وجاء فيها:

شاور ذوي علم ودي ناصح	ودع الغواة وكل ذي تزوير
كم في بلادك من نجيب حافظ	ومشارك في النظم والمنثور
لكن فقدوا الإعانة واغتدوا	ما أن يراعيهم ذوي التأمير

هذه طبيعة العلاقة التي كانت بين الفقهاء المفتين وبين السلطة العثمانية التي كانت بين مؤيد للحكم العثماني الذين نالوا الامتيازات المختلفة المادية والمعنوية، وبين المعارضين له، الذين دعوا إلى طردهم من الجزائر، والدعاء عليهم، فهذا الصنف من العلماء منهم من بقي في الجزائر، وثار على السلطة الحاكمة، وكان مصيرهم القتل، ومنهم من هاجر البلاد واستقر في المغرب الأقصى، ثم أصبح مقربا من سلاطينها، ودعى لإخراج العثمانيين من الجزائر، وبين صنف ثالث من العلماء الذين أخذوا النصحية طريقا في تعاملهم مع السلطة.

ب. علاقة المفتين فيما بينهم:

مع مجي العثمانيين إلى الجزائر، انتشر المذهب الحنفي في البلاد، وأصبح المذهب الرسمي للدولة، إذ خدمه أصحاب السلطة، إلى درجة أن بعض المفتين والقضاة غيروا مذهبهم من المالكي إلى الحنفي، بطلب من الباي، ومن هؤلاء: محمد بن المسبح⁴⁰ الذي تولى القضاء بقسنطينة على المذهب الحنفي بطلب من عثمان باي⁴¹، وهكذا ظل في الجزائر العثمانية ثلاث مذاهب: المذهب الحنفي الخاص بالعثمانيين، والمذهب المالكي وهو مذهب معظم السكان، والمذهب الإباضي المنتشر في منطقة غرداية حاليا، علما أن أصحاب هذا المذهب الأخير كان لهم اتفاق مع السلطة ينص على عدم تدخلها في شؤون المجتمع الإباضي مقابل الولاء، أما المذهبان الأولان فعملت السلطة على تنظيم الشؤون الدينية وفقهما، فنظمت مجال الإفتاء، والقضاء، والإمامة والخطابة وغيرها.

وكان في كل مدينة مفتي على المذهب المالكي وآخر على المذهب الحنفي، كما كانت محكمتين في كل مدينة، واحدة بما قاضي مالكي، وبالأخرى قاضي حنفي، تتدخل الحكومة في تعيينهم بمرسوم، وتضمن لهم رواتب شهرية، وكان في كل نهاية الأسبوع لقاء يجمع بين أصحاب هذين المذهبين، أي المفتين والقاضيين مع حضور الداى في مدينة الجزائر، أو حضور الباى في باقي المدن، ويدعى هذا اللقاء بالجلس العلمي، أو المجلس الشرعي، ويسند إلى هذا المجلس الفصل في الخلافات والنزعات العالقة، التي عجز القاضي الفصل فيها، ومن خلال تشكيلته، ومن القضايا المعروضة عليه⁴²، فهو بمثابة محكمة الاستئناف، وتعتبر قرارات هذا المجلس قرارات نهائية غير قابلة للطعن.

أما عن علاقة المفتين الحنفي والمالكي، ومن خلال قراءة بعض الوثائق سواء الخاصة بصرف الرواتب الشهرية، أو الخاصة بجلوسات المجلس العلمي، يتبين أن المفتي الحنفي يقدم أولا، ثم يليه المفتي المالكي، مثلما هو في وثيقة متضمنة " مصروف... غرة محرم سنة 1228هـ" يوجد المفتي الحنفي في صدارة قائمة الموظفين بدخل 344، ويليهِ مفتي السادة المالكية في المرتبة الثانية بدخل 150⁴³. وفي ترتيب أعضاء المجلس العلمي، يرتب كذلك المفتي الحنفي في الصدارة ثم يليهِ زميله المالكي في المرتبة الثانية.

هذه مكانة المفتين الحنفي والمالكي الرسميين، الذين تتدخل السلطة في تعيينهما، أما علاقة هؤلاء بالعلماء عامة، والذين بلغوا درجة الإفتاء، ومارسوه بصفة حرة، أي بدون أن تكلفهم الدولة بذلك، فكان أحيانا التنافس بينهم على المناصب، بسبب الامتيازات التي كانت تعطى للمفتي مثل الإعفاء عن دفع الضرائب، وتسيير الوقف، وأيضا التقرب

ومن ذلك التنافس الذي كان محتدا بين المفتي سعيد قدورة ومحمد القوجيلي، أو بين المفتي محمد بن نيكرو ونائبه في الخطابة بالجامع الكبير، وكان هذا الأخير قد التجأ إلى الخزناسي، وإثارة العامة ضد ابن نيكرو، كما تحالف مع خصومه، وهم المفتي الحنفي محمد بن علي، وقاضي بيت المال محمد بن ميمون ومصطفى العنابي⁴⁴.

ومن العلماء الذين مسهم غيظ الحاسدين أيضا، العالم عبد القادر الراشدي⁴⁵ الذي " كان عالما متبحرا، قيل أنه بلغ درجة الاجتهاد، ولى الإفتاء بقسنطينة مرارا، وكان له بعض الخصوم، ممن استوقد الحسد ضلوعهم، فنازعوه، ونافسوه فيما اختصه الله به من العلم والحكمة..."⁴⁶ ، هذه بعض صور تنافس العلماء فيما بينهم على الوظائف الدينية في الجزائر العثمانية.

ومن الفقهاء المحققين الذين كانت نهايتهم بسبب الحسد، والتنافس المذموم، الذي كان سائدا بين العلماء، يحيى بن سليمان الأوراسي، الذي قال فيه عبد الكريم الفكون الحفيد أنه: "...كان مخالطا لدار الإمارة، يعتقدون فيه الصلاح، ولا يقطعون دونه أمرا في كل مهماتهم، وكذا متلصصة الأعراب وغيرهم لا يؤمنون إلا به، فحسده أهل زمانه، وأكثروا الوشي به إلى الأمراء، وربما تقولوا عليه خلعة البيعة، والاستقلال بالرياسة، إلى أن فر من قسنطينة لجبل أوراس، رفقة أخيه أبو العباس أحمد، واجتمع الناس حولهما، وتحملت لهم عساكر الجزائر، وقعت بينهم حروب كثيرة، ورجعوا عن غير ظفر منهم، ولكنه قتل مغدورا من بعض الفرق..."⁴⁷ ، وهذه صورة أخرى من صور تنافس العلماء على المناصب، إلى درجة تدبير المكائد ضد بعضهم البعض⁴⁸. ومن أشهر الأمثلة كذلك على هذا السلوك، " تنافس أسرة الفكون وأسرة ابن عبد المومن في قسنطينة، وانتهى الأمر بغلبة أسرة الفكون بمعاونة العثمانيين على الثانية، ومنحها مشيخة الإسلام"⁴⁹.

وأدى هذا التنافس أيضا إلى خلق بعض المكائد لبعضهم البعض، أو اتهام بعضهم بالزندقة، مثلما اتهم بها الشيخ محمد بن عبدالرحمن القشتالي⁵⁰ الجرجري الأزهري، مؤسس الطريقة الرحمانية (كذا الانحراف عن الدين الحق، من طرف المرابطين والعلماء، الذين كانوا ينظرون إلى نشاطه بازدراء واشتمزاز، حيث يرون أنه ينافسهم، ويهدد مكانتهم، بالزندقة والانحراف عن خط الإسلام، وأرغموه على المثول أمام المجلس العلمي، آملين الحصول على فتوى تفسد دعوته، وترغمه على العدول عن نشر تعاليمه الصوفية الجديدة، غير أن المجلس أصدر الفتوى لصالحه، وبرأه من هذه التهمة⁵¹.

وهكذا فقد قرب الحكام العثمانيون إليهم الفقهاء والعلماء، ومنحوا لهم المناصب، مثل الإفتاء والقضاء، مع إعطائهم بعض الامتيازات، كإعفائهم من دفع الضرائب المختلفة، الشيء الذي جعل التنافس بين هؤلاء الفقهاء، حول نيل هذه الامتيازات عن طريق الوظيفة، ولكن هذا التنافس لم يكن محموداً لقوله تعالى: "وَفِي ذَلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ الْمُتَنَافِسُونَ" ⁵²، بل وصل إلى درجة تدبير المكائد، وقذف بعضهم بتهمة مختلفة، كالزندقة وغيرها، وإتباع بعضهم طرقاً ملتوية قصد الحصول على المنصب من جهة، وإخفاء مهام مفت آخر من مهامه قصد استخلافه من جهة أخرى، لقد أدى هذا التنافس على الوظائف إلى هبوط أخلاق العلماء، وشاعت بينهم الرشوة، والطمع، والتساهل في أمور الدين، والتعدي على الأوقاف.

ج . علاقة المفتي بالقاضي:

لقد كانت العلاقة بين المفتي وبين القاضي في الجزائر العثمانية علاقة متكاملة، فكلاهما تعرض عليهما مشاغل الناس، ومشاكلهم، فيجبونهم بما أنزل الله في كتابه، وما أقرته السنة الشريفة، ولكن جواب المفتي لا يكون ملزماً، عكس حكم القاضي الذي يتوجب العمل به، كما أن القاضي ينظر في مسألة تكون مشتركة بين طرفين، فيحكم بينهما، أما المفتي فقد يسأله شخص على مسألة تخصه هو دون غيره.

أما بالنسبة للمكانة الوظيفية، فالقاضي حسب بعض وثائق المحاكم الشرعية يتبع المفتي، فيذكر اسم المفتين الحنفي والمالكي، ثم يتبعان باسمي القاضيين، مثلما هو الحال في إحدى هذه الوثائق المتعلقة بجلوسات المجلس العلمي: "... حضره... السيدان المفتيان وهما الفقير لله سبحانه مصطفى بن عبد الله (المفتي الحنفي) لطف الله به، والفقير إليه سبحانه أحمد بن عثمان (المفتي المالكي) لطف الله به بمنه... والشيخ... أبو عبد الله السيد محمد قاضي الحنفية... والشيخ... قاضي المالكية..." ⁵³.

والأمر نفسه في وثيقة أخرى تتعلق بجلوسات المجلس العلمي، ذكر اسم المفتين قبل ذكر اسم القاضيين: "... مصطفى بن عبد الله لطف الله به بمنه (المفتي الحنفي)، و... محمد بن أحمد بن جعدور (المفتي المالكي)،... والشيخ... السيد أحمد أفاندي قاضي الحنفية، والشيخ... قاضي المالكية..." ⁵⁴.

وفي الوثائق الخاصة بصرف رواتب السلك الديني، يرتب المفتي الحنفي ثم المفتي المالكي، ثم القاضي الحنفي في المرتبة الثالثة، والقاضي المالكي في المرتبة الرابعة، كما هو الحال في وثيقة⁵⁵ متضمنة " مصروف... غرة محرم سنة 1228هـ " يوجد المفتي الحنفي في صدارة قائمة الموظفين بدخل 344⁵⁶، ويليه مفتي السادة المالكية في المرتبة الثانية بدخل 150، وفي المرتبة الثالثة يوجد القاضي الحنفي، وبعده مباشرة القاضي المالكي.

ومما يدلّ أيضا على أولوية منصب الفتوى على القضاء، وتبعية القاضي للمفتي، هو رئاسة المجلس العلمي الذي كان يعقد كل يوم الخميس، التي كانت للمفتي الحنفي الذي كان يترأس الاجتماع⁵⁷، إضافة إلى أن القاضي كان يعتمد على فتاوى المفتي لإصدار أحكامه، كما كان أصحاب القضايا قبل وصوله إلى القاضي لطرح قضاياهم، كانوا يطرحونها على المفتي، فيمنحهم فتوى شرعية مكتوبة على وثيقة، يحملونها إلى القاضي، وبناء على هذه الوثيقة يصدر هذا الأخير حكمه⁵⁸.

د . علاقة المفتي بعامة الناس:

لقد كان الناس يثقون في الإمام والمفتي أكثر مما يثقون في رجال السياسة، فكانت للمفتي مكانة مرموقة في مجتمعه، إذ يحظى بالثقة والاحترام من طرف الناس، فكان بعض العلماء يجلسون في المقاهي، ويحتلطون بالناس، وفي الأسواق أيضا، وكان بعضهم يكثر الازدحام في الدرس والخطبة⁵⁹.

ففي بداية العهد العثماني بالجزائر، أراد سكان مدينة الجزائر، الثورة ضد خيرالدين بربروس، بتحريض من أحمد بن القاضي⁶⁰، ولما سمع خير الدين بذلك، أرسل إليهم علماء المدينة وشيوخها " .. فنصحوهم، وذكروا لهم من الآيات والأحاديث، التي تنص على وجوب طاعة الحاكم، وعدم الخروج على الجماعة..."⁶¹، بهذه الطريقة استعمل العلماء وشيوخ الزوايا في الجزائر العثمانية لإخماد الثورات، وإطفاء نيران التمردات، مستغلين احترام الجميع للعلماء، وتوقيرهم.

ويظهر احترام الناس للمفتي خاصة والعلماء عامة، في قبولهم مسعى العالم الفقيه في إصلاح ذات البين، وفك الخصومات بين الناس، فهم الذين يرتاحون لحكمه بينهم، ومثل عن ذلك العالم " محمد بن عزوز البرجي"⁶²، الذي كان يستدعي

حل الخلافات بين الناس، حيث كانوا يدعونه للصلح بينهم في مشكلاتهم، ويطلب منهم أمراء وطنه في إخماد الثائرين، فيسعى في تليينهم بعظيم جاهه، ولطف قوله....⁶³، والأمر نفسه عند بني ميزاب فشيخ حلقة عزابة⁶⁴، أو مجلس "عمي سعيد"⁶⁵ كانت قراراته تنفذ، كما كان محل الاحترام والتقدير في المجتمع الميزابي.

ومما زاد في احترام الناس للمفتين في إطار احترامهم للعلماء عامة، هو المنصب الذي يعطي لصاحبه مكانة اجتماعية خاصة، لما له من نفوذ في السلطة من جهة، وما يجنيه المفتي من مداخل مادية، فأحيانا يكون المفتي وسيطا بين المواطن والسلطة، وهنا يعظم احترامهم له.

ونظرا لهذه المكانة التي كان يتمتع بها العلماء عامة في المجتمع الجزائري، كان الناس يحترمونهم وهم أحياء، وحتى بعد مماتهم، وكثيرا ما كان يلجأ الناس إلى شيوخ الزوايا والعلماء إلى طلب الدعاء لهم، لكي تتحقق أمانيتهم، وأكثر من ذلك شاع بين الناس خلال العهد العثماني بعد أن انحرفت بعض الطرق الصوفية عن جادة الحق، وأصبح المرابط أو شيخ الزاوية يحظى بطاعة عمياء، وتقديم القرابين للضريح اعتقادا أنه مستجابة الدعوة، وأن سعادة الفرد تتوقف على رضى الولي الصالح أو سخطه⁶⁶، أو اعتقادهم أن الضريح يدفع الشر عن المنطقة، فهو حاميتها من كل عدو⁶⁷.

ومن مظاهر تبجيل المرابط كثرة أوقاف الناس على أضرحتهم بعد موتهم، معتقدين أن تنفعهم هذه الأوقاف، ولنيل البركة من هذا الذي مات، وبقي هم في الشرك يعمهون، فيذكر الورتيلاني في رحلته إلى الحج أنه كلما مر بمنطقة، إلا وزار ضريح ولي صالح⁶⁸، كما اعتقدوا كذلك أن الضريح يشفي الكثير من الأمراض العضوية، والنفسية، كالعقم، والحسد، والمس من الجن، ومن أجل الحفاظ على العلاقة الزوجية، كان الزوجان يزوران الضريح⁶⁹.

وانتشرت ظاهرة الاهتمام بالأضرحة في الجزائر، بشكل كبير جدا، حتى ضمت كل مدينة منها العشرات من الأضرحة والزوايا، حيث أصبحت معظم المدن الجزائرية تعرف بالولي الأكثر شهرة، وتأثيرا في نفوس أهاليها، فمدينة قسنطينة عرفت بسيدي راشد، ومدينة وهران عرفت بسيدي الهواري، ومدينة تلمسان عرفت بسيدي بومدين، وبعض المدن والمناطق اشتقت تسميتها من اسم وليها، وعلى سبيل المثال

مدينة سيدي بلعباس في الغرب الجزائري، ومنطقة سيدي موسى بضواحي مدينة الجزائر.

وأما مدينة الجزائر وضواحيها، فضمت عددا كبيرا من الأضرحة، والزوايا، منها ضريح عبد الرحمن الثعالبي، حتى أنها عرفت بمدينة " سيدي عبد الرحمن"، على أنه توجد أضرحة أخرى مشهورة، كضريح محمد بن عبد الرحمن " بوقبرين" و ضريح محمد الشريف الزهار، وغيرها، كما اشتهرت بعض الزوايا مثل: زاوية الشرفة، وزاوية الأندلس، فمعظم هذه الأضرحة والزوايا قد ظهرت في الجزائر خلال الحكم العثماني، وتزايدت، كما تزايدت أملاكها نتيجة تضاعف الوقف عليها من طرف الناس حكاما ومحكومين⁷⁰.

وفي ظل هذه المعتقدات، استغل مقدموا الطرق الصوفية، وشيوخ الزوايا التي بها أضرحة، الأوقاف الكثيرة التي كانت توقف على الضريح، سواء كانت من الحكام، أو من الناس، فعظمت ثروتهم، وأصبحوا من أغنياء الوطن، كما ورث أبناءهم مشيخة الطريقة أو الزاوية، وورثوا معها الأوقاف المتنوعة، من عقارات وغيرها. وأمام هذه الحال التي كان المجتمع الجزائري عليها في العهد العثماني، وقف بعض العلماء ضدّ مثل هذه الخرافات والخزعبلات، التي ما أنزل الله بها من سلطان، فحاربوا البدع، مثل الشيخ عبد الكريم الفكون، وعبد الرحمن الحضري. صاحب " السلم المروّق ". وعلى العموم كان العلماء محل احترام وتقدير من طرف الناس أجمعين.

ومن خلال بيان العلاقة التي كانت لرجال الإفتاء في الجزائر خلال العهد العثماني تبين أنّ لهاته الفئة من المجتمع مكانة مرموقة عالية، فكان محل ثقة الحاكم والمحكوم في الوقت نفسه، فاستغلت السلطة هذه المكانة التي كان المفتي يتمتع بها، في حل بعض المشاكل العويصة، مثل القضاء على التمردات، والفتن، والاضطرابات السياسية، التي كانت تواجهها من حين لآخر، فبفضل احترام الجميع للمفتي، حلت الكثير من المشاكل السياسية، والاجتماعية.

الهوامش:

- 1 . أبو القبرزلي، جامع مسائل الأحكام، تحقيق: محمد الحبيب الهيلة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 2002م، ص:62.
- 2 . أحمد بن حمدان الحراني الحنبلي، صفة الفتوى والمفتي والمستفتي، تحقيق : محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط3، 1397هـ، ص:04.
- 3 . أبو حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي، المنخول من تعليقات الأصول، تحقيق وتعليق: محمد حسن هيتو، دار الفكر المعاصر بيروت/دمشق، ط3، 1419هـ/ 1998، ص:572.
- 4 . علي بن محمد الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، تعليق: عبد الرزاق عفيفي، دار الصميعة، المملكة العربية السعودية/ دار ابن حزم، بيروت، ط1، 1424/ 2003م، ج2، ص: 270.
- 5 . هذا التقسيم هو للدكتور محمد بوشنافي، ينظر بوشنافي محمد، موقف علماء تلمسان من التواجد العثماني في الجزائر (ق10. 13هـ/ ق 16. 17م)، مجلة عصور جديدة، مخبر البحث التاريخي، جامعة وهران، عدد:02، 1432هـ/2011م، ص:208.
- 6 . مخطوط لمؤلف مجهول، خبر قدوم عروج وأخيه خير الدين، المكتبة الوطنية الحامة، الجزائر، رقم:1622، ص و: 09. وينظر، عبد الله الأعرح السليمان، تاريخ الجزائر عن كتاب الشماريخ، تحقيق : حساني مختار، د.ت، ص: 193.
- 7 . محمد بن علي المجاجي: ولد سنة 945هـ/1535م، كان إماما هماما، عالما عاملا، زاهدا عابدا...اشتهر بالصلاح والتقوى..كانت تشد إليه الرحال في المسائل العلمية، كان له زاوية عامرة اشتهرت بالعلم والتدريس، وحسن الوفادة، وكانت معدة لأفراد الضيفان، ولمن يجاهد في سبيل الله وذلك على مقربة من ثغر تنس، مات مقتولا من طرف باي مازونة...ينظر، العربي المشرفي، ياقوتة النسب الوهاجة في ضمنها التعريف بسيدي محمد بن علي مولى مجاجة، ص: 32. وينظر، أحمد توفيق المدني، محمد عثمان باشا، سيرته، حروبه، أعماله، نظام الدولة والحياة العامة في العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986م، ص:63.
- 8 . ذكره المجاجي في رحلته:

أبو علي له أب حبذا أب	مناقبه في الغرب شاعت كثيرة
وخير الأسامي من تسمى محمد	فذاك اسمه قد زاده الله رفعة
فحاز مقاما شامخا شبه من مضى	مقام أبيه في القرى والمدينة
فأبقاه رب العالمين لخلقه	يدب عليهم أن أصابتهم نكبة

ينظر، آل سيد الشيخ سعاد، رحلة المجاجي، دراسة وتحقيق، مذكرة ماجستير في التاريخ والحضارة الإسلامية، أشراف: أ.د. بن نعيمية عبد المجيد، قسم الحضارة الإسلامية، جامعة وهران، 1428.1429هـ/2007 2008م، ص: 177.176.

9. عبد المنعم القاسمي، أعلام التصوف في الجزائر من البدايات إلى غاية الحرب العالمية الأولى، دار الخليل القاسمي، الجزائر، ط1، 1427هـ، ص: 342.

10. بوشمة خالد، التيسير والتسهيل في ذكر ما أغفله الشيخ خليل من أحكام المغارسة والتوليج والتصيير أو التمرجج والتبرجج في ذكر أحكام المغارسة والتصيير والتوليج لأبي زيد عبد الرحمن بن عبد القادر الراشدي المجاجي الجزائري، دراسة وتحقيق، رسالة ماجستير في العلوم الإسلامية اشراف: أ.د. نورالدين عباسي، كلية أصول الدين، جامعة الجزائر، 1430هـ/1999م، ص: 121.

11. علال قدورة: من فقهاء المالكية بمدينة الجزائر تولى القضاء بها، أعدمه محمد بكداش لما تولى الحكم، مع أخيه أحمد سنة 1118هـ/1706م. ينظر، ابن المفتي حسين بن رجب شاوش، تقييدات ابن المفتي في تاريخ باشوات الجزائر وعلمائها، جمعها واعتنى بها: فارس كعوان، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2009، ص: 106.

12. خليل باي وهران: تولى الحكم سنة 1185هـ/1771م، وكان مبغضا للعلماء والمرابطين، توفي سنة 1193هـ/1778م بتلمسان. ينظر، مسلم بن عبد القادر، أنيس الغريب والمسافر، تحقيق: رابع بونار، المكتبة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 1394هـ/1974م، ص: 22.

13. أبو العباس أحمد العلمي: كان فقيها عارفا بالأحكام، تقلّد فتوى المالكية، ثمّ القضاء، ومات مقتولا سنة 1229هـ. ينظر، أبو القاسم محمد الحفناوي، تعريف الخلف برجال السلف، موفم للنشر، الجزائر، 1991، ج1، ص: 313.

14. أبو القاسم محمد الحفناوي، المصدر نفسه، ص: 313.

15. فتح الله: ولد بالشام، ثمّ انتقل إلى قسنطينة، وتولى خطابة مسجد سيدي الكتاني، والتدريس بمدرسة جامع سوق الغزل، ثمّ الإفتاء على المذهب العثماني، ثمّ القضاء على المذهب المذكور، قتل في حدود 1185م. ينظر، أبو القاسم محمد الحفناوي، المصدر نفسه، ج2، ص: 153.

16. أبو القاسم محمد الحفناوي، المصدر نفسه، ج2، ص: 153.

17. يحيى بن سليمان الأوراسي: تولى الإفتاء، والتدريس بقسنطينة، وانشغل بالتصوف ثمّ لجوءه إلى الثورة ضد العثمانيين، بعد ما كان مخالطا لدار الإمارة، يعتقدون فيه الصلاح، ولا يقطعون دونه أمرا في كل مهماتهم، وكذا متلصصة الأعراب وغيرهم لا يؤمنون إلا به،

فحسده أهل زمانه، وأكثروا الوشي به إلى الأمراء، وربما تقولوا عليه خلعة البيعة والاستقلال بالرياسة، قد سبب اضطرابا في حياته العلمية، ولكنه قتل مغدورا من بعض الفرق.. ينظر، عبد الكريم الفكون، منشور الهداية في كشف حال من ادعى العلم والولاية، تقديم وتحقيق وتعليق: أبو القاسم سعد الله، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1408هـ/1987م، ص: 54. وينظر، أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، 1500. 1830، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1998، ج2، ص: 73.

18. أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج2، ص: 73.

19. عبد الكريم الفكون، المصدر السابق، ص: 54.

20. ينظر: Vayssette ; Histoire des Derniers Beys de Constantine ; R-A1859 ; p:344.

21. أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، ص: 180.

22. أحمد خوجة: حكم الجزائر من سنة 1805 حتى سنة 1808م، قام مجموعة من الأعمال منها، قضائه على الثورات التي قامت في عهده، مثل ثورة درقاوة في الغرب الجزائري، التي عين على هذه المنطقة باي جديد هو محمد المقلش بكر باي محمد الكبير، وانتهت هذه الثورة في الأخير، وكذلك ثورة المرباط أحمد شاوش في قسنطينة، وأخذت ثورته في النهاية، كما قتل ونفى كل من شك في أمره من منافسه حول الحكم، والذين يخشى نفوذهم، كما فرض على اليهود دفع 200 قرش عوض 100 للخرينة، وغيرها من الأعمال. ينظر، أحمد توفيق المدني، محمد عثمان باشا، ص: 56. وينظر، أبو العبد دودو، الجزائر في مؤلفات الرحالين الألمان، (1830، 1855م)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989، صص: 46. 57.

23. المفتي هو: قد يكون هذا المفتي هو الحنفي أحمد بن إبراهيم بن أحمد. ينظر إلى قائمة المفتين الحنفين، أحمد توفيق المدني، محمد عثمان باشا، ص: 74.

24. أبو العبد دودو، المرجع السابق، ص: 48.

25. رشيدة شدرى معمر، العلماء والسلطة العثمانية في الجزائر، فترة الدايات 1671 - 1830م، اشراف: د. فلة موساوي القشاعي، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2005/2006م، ص: 166. وينظر، مفلح، أعلام من منطقة غليزان: سيدي الأزرق بلحاج راند ثورة 1864م، دار المعرفة، الجزائر، 2009، ص ص: 57 58.

26. الفرقان الفليقي: لم يعثر على ترجمته إلا أنه قتل من طرف الباي حسن بن موسى وذلك بوشاية محمود بن حواء، وكان قتله في شهر شعبان من سنة 1239هـ/أفريل 1824م. ينظر، الأغا بن عودة المزاري، المصدر السابق، ج1، ص: 90.

27. عبد الله بن الطيب بن حواء: هو أبو محمد عبد الله بن الطيب بن حواء القداري التيجاني، وصفه المزاري بـ: "العلامة الكبير، والقُدوة الشهير الجامع بين العلم والعمل، الشيخ الرباني...". ينظر، الآغا بن عودة المزاري، المصدر نفسه، ص: 90.
28. عبد المنعم القاسمي الحسني، المرجع السابق، ص: 217.
29. السبب الذي دفع بالباي لقتل هؤلاء العلماء حسب الآغا المزاري، هو وشاية القاضي محمود بن حواء التيجاني، لدى الباي بأنهما يريدان القيام عليه كما قام ابن الشريف عليه من قبل، لينال هو سعده. ينظر، الآغا المزاري، المصدر السابق، ص: 90.
30. الآغا بن عودة المزاري، المصدر نفسه، ص: 103.
31. محي الدين: هو محي الدين بن مصطفى، والد الأمير عبد القادر، ولد بواد الحمام عام 1190هـ/1776م، درس على أبيه، وعلى شيوخ معهد القبطنة، منهم الشيخ عبد القادر المشرفي، ورث على والده مشيخة الزاوية، وأصبح من علمائها وكثر عليه طلاب العلم، ومريدو الطريقة الصوفية، واشتهر بالصلاح وسداد الرأي، وغزارة العلم والمعرفة، بعد فع العقوبة عنه، زار عدة عواصم عربية منها: تونس ومصر والحجاز وبغداد، وخلال هذه المدة حج ثلاث مرات رفقة ابنه عبد القادر، ويوم احتلال مدينة وهران من طرف المحتل الفرنسي في يوم 04 جانفي 1831م، تزعم حركة الجهاد مع ابنه عبد القادر. توفي عام 1249هـ/1833م. ينظر، الآغا بن عودة المزاري، المصدر نفسه، صص: 102-104.
32. محمد الساسي البوني: هو محمد بن أحمد بن قاسم بن محمد ساسي البوني، التميمي المسيقي، من علماء بونة، وصلحائها، ولد بعنابة سنة 1063هـ/1653م، أخذ عن علماء الجزائر، منهم: والده قاسم، يحيى الشاوي، سيدي بركات، ابن باديس القسنطيني، انتقل طالبا للعلم إلى المغرب ثم المشرق، فلقى بالقاهرة أعلاما لازمهم وأخذ عنهم منهم: عبد الباقي الزرقاني، الأجهوري، الخرشى، الشبراخيتي وغيرهم، وتخرج عليه كثير من العلماء، منهم: عبد القادر الراشدي القسنطيني، وكان إليه المرجع في الفتوى، وعليه كان المعول في حل المسائل العويصة، توفي بعد عام 1116هـ... له عدة تأليف في ميادين مختلفة: الفقه، التفسير، اللغة، الأدب، التاريخ، أصول الدين، الجدل، الطب... ينظر، أبو القاسم محمد الحفناوي، المصدر السابق، ج2، ص: 376. وعبد الرحمن بن محمد الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ج3، ص ص: 184-178.
33. يوسف باشا: حكم البلاد ما بين سنتي 1647-1650م، في عهده جهز مولاي محمد حاكم المغرب الأقصى جيشا ووصل إلى بني يزناسن بتلمسان، ثم عقدت معاهدة بين البلدين رسما من خلالها الحدود بينهم، ينظر، أحمد توفيق المدني، محمد عثمان باشا، ص: 38.

34. حسان كشرود، رواتب الجند وعامة الموظفين وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية بالجزائر العثمانية من 1659 . 1830م، إشراف: د.فاطمة الزهرة قشي، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث، قسم التاريخ، جامعة منتوري قسنطينة، 1428.1429هـ/ 2007 . 2008م، ص: 24.
35. حسان كشرود، المرجع نفسه، ص: 24.
- 36 . محمد بن علي العبدلي: وصفه الحفناوي أنه " ذو العلم والمهابة والحلم والإنابة والسطوة، والاستجابة والتحقيق والإصابة....". ينظر، الحفناوي، المصدر السابق، ج2، ص: 336.
- 37 محمد بوشنافي، موقف علماء تلمسان من التواجد العثماني في الجزائر، ص: 208.
- 38 . محمد القوجيلي : هو محمد بن أحمد بن قاسم بن محمد ساسي البوني، التميمي المسيقي، من علماء بونة، وصلحائها، ولد بعنابة سنة 1063هـ/ 1653م، أخذ عن علماء الجزائر، منهم: والده قاسم، يحي الشاوي، سيدي بركات، ابن باديس القسنطيني، انتقل طالبا للعلم إلى المغرب ثم المشرق، فلقى بالقاهرة أعلاما لازمهم وأخذ عنهم منهم: عبد الباقي الزرقاني، الأجهوري، الخرشى، الشبراخيتي وغيرهم، وتخرج عليه كثير من العلماء، منهم: عبد القادر الراشدي القسنطيني، وكان إليه المرجع في الفتوى، وعليه كان المعول في حل المسائل العويصة، توفي بعد عام 1116هـ... له عدة تأليف في ميادين مختلفة: الفقه، التفسير، اللغة، الأدب، التاريخ، أصول الدين، الجدل، الطب ... ينظر، أبو القاسم محمد الحفناوي، المصدر السابق، ج2، ص: 376. وعبد الرحمن بن محمد الجيلالي، المرجع السابق، ج3، ص ص: 184.178.
39. توفيق المدني، حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر و إسبانيا ، 1792، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، د.ت ، ص : 438.
- 40 . محمد بن المسيح: هو أبو عبد الله محمد بن المسيح، تولى القضاء على مذهب الحنفية بقسنطينة، كان أديبا بليغا عارفا باللغة العربية، واللغة، والحديث، مشاركا في فنون من العلم الجليلية، خطيبا فارس المنابر، له باع مديد في صناعة الخطابة والإنشاء، تعلم عن شيخه عبد القادر الراشدي، والحسن الونيسي وغيرهما، كان مالكي المذهب حوله عثمان باي إلى المذهب الحنفي، وولاه الخطابة بجامع سوق الغزل، الذي كان الأمير يصلي فيه، كما وولي القضاء مرارا، توفي عام 1242هـ. ينظر، الحفناوي، المصدر السابق، ص ص: 204 . 203.
- 41 . ينظر، بوشنافي محمد، القضاء والقضاة في الجزائر خلال العهد العثماني (10 . 13هـ/ 1619م)، إشراف: أ.د. بلقاسمي بوعلام، رسالة دكتوراه، قسم التاريخ وعلوم الآثار، جامعة وهران، 1428.1429هـ/ 2007.2008م، ص: 34.

42. عائشة غطاس، الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر (1700-1830) مقارنة اجتماعية . اقتصادية، منشورات ANEP، الجزائر، ط1، 2007، ص: 78.
43. الأرشيف الوطني، الجزائر، سلسلة بيت البايك، رقم: 332، سجل يتضمن رواتب رجال الدين حسب الشهور.
44. أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، ص: 409.
45. عبد القادر الراشدي: فقيه مالكي، أصله من الرواشد، ومدشر من مداشر فرجية، تولى القضاء والفتيا بقسنطينة مرارا، والتدريس بجامع سيدي الكتاني، ومدرسته، ومال إلى الاجتهاد، فسبب له متاعب، حيث أتهم بالتجسيم، وأن بعض علماء وقته قد حكموا عليه بالزندقة والكفر، وكادوا ينجحون في الفتك به لولا تعاطف صالح باي معه، ولكن أخرج من القضاء، له كتاب في "عائلات قسنطينة وقبائلها وعربها وبربرها" ورسالة في تحريم الدخان"، ورسالة في وزن الأعمال، وفتاوى، وحاشية على شرح السيد للمواقف العضدية.... ينظر، عادل نويهض، المرجع السابق، ص: 94. وينظر، الحفناوي، المصدر السابق، ج2، ص: 34. وينظر، أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج2، ص: 14.
46. عبد الرحمن الجيلالي، المرجع السابق، ج3، ص: 184.
47. عبد الكريم الفكون، المصدر السابق، ص: 54.
48. أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، ص: 409.
49. لطرش حنان، السلطة والمجتمع الجزائري أواخر العهد العثماني، إشراف: د. عميرواي حميدة، رسالة ماجستير، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ، 2005/2006م، ص: 164.
50. أحمد بن عبد الرحمن القشتالي: ولد في سنة 1126هـ/1714م بقرية بوعلاوة بجبال جرجرة، تلقى تعليمه الأول في زاوية الصديق بن أعراب في قرية آيت إيرتن، ثم استقر بالقاهرة، وبعد أدائه فريضة الحج، وعودته من البقاع المقدسة، تتلمذ في الجامع الأزهر على كبار العلماء أمثال: علي بن أحمد الصعيدي، حسن الجداوي المالكي، ومحمد بن سالم الحفناوي، وعن هذا الأخير أخذ الطريقة الخلوتية. وبعد عودته إلى الجزائر سنة 1183هـ/1769م، قام بتأسيس زاوية في مسقط رأسه بقرية آيت إسماعيل، ومنها انطلق في نشر تعاليم الطريقة الخلوتية، التي أصبحت فيما بعد تنسب إليه باسم "الرحمانية"، وقد لقيت هذه الطريقة إقبالا كبيرا، من طرف مواطني المنطقة، توفي سنة 1208هـ الموافق لـ 1794م. ينظر، صلاح مؤيد العقبي، الطرق الصوفية والزوايا في الجزائر، تاريخها ونشاطها، دار البراق، بيروت، ط1، 2002م، ص: 156.

51. لطرش حنان، المرجع السابق، ص: 121.
52. سورة:المطففين، آية:26.
53. المركز الوطني للأرشفيف، الجزائر، سجلات المحاكم الشرعية، علبة 28، وثيقة:10. وينظر، بوشنافي محمد، القضاء في الجزائر العثمانية، ص:33.
54. بوشنافي محمد، القضاء في الجزائر العثمانية، ص:33.
55. الأرشفيف الوطني، الجزائر، سلسلة بيت البايك، رقم: 332، سجل يتضمن رواتب رجال الدين حسب الشهور. وينظر، سلسلة نفسها، رقم: 333، والسلسلة نفسها، رقم: 334.
56. دُكر الرقم دون ذكر اسم العملة.
57. بوشنافي محمد، القضاء في الجزائر العثمانية، ص: 33.
58. بوشنافي محمد، المرجع نفسه، ص:34.
59. أحمد السليماني، تاريخ مدينة الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دت، ص:71.
60. أحمد بن القاضي : المعروف بالزووي ،كان السبب في دخول الأتراك لمدينة الجزائر ، وقتل من طرف جيش خيرالدين في العشرة الثالثة. ينظر، محمد بن عسكر الحسني الشفشاوي، دوحة الناشر لمحاسن من كان بالمغرب من مشايخ القرن العاشر، تحقيق: محمد حجي، منشورات مركز التراث الثقافي المغربي، المغرب، ط3، 2003، ص : 114.
61. مؤلف مجهول، خبر قدوم عروج وأخيه خير الدين، و:22. وينظر، محمد لعباسي، الأعمال العسكرية لخير الدين بربروس في الجزائر العثمانية من خلال مخطوط " خبر قدوم عروج وأخيه خير الدين " مذكرة ماجستير، إشراف: أ.د. الجيلالي سلطاني، قسم الحضارة الإسلامية، جامعة وهران، 1426-1427هـ/ 2005-2006م، ص:67.
62. محمد بن عزوز البرجي: ولد سنة 1170هـ بالبرج من صحراء بسكرة، أخذ الطريقة على محمد بن عبد الرحمن الأزهري، وفي سنة 1232هـ سافر إلى الحج رفقة تلامذته: علي بن عمر الطولقي، وعبد الحفيظ الخنقي، ومبارك بن خويدم، ولما رجع من الحج، وجد الوباء ضاربا أطنا به في الزيان، فاستشهد به، في السنة المذكورة، لهذا الفقيه أرجوزة سماها " المريد في قواطع الطريق وسوالبه وأصوله وأمهاته". الحفناوي، المصدر السابق، ج2، ص: 329. 334.
63. الحفناوي، المصدر نفسه، ص:330. وينظر، بوشنافي محمد، القضاء في الجزائر العثمانية، ص:151.
64. حلقة العزابة: هو هيئة محدودة العدد تمثل خيرة أهل البلد علما وصلاحا. تقوم بالإشراف الكامل على شؤون المجتمع الإباضي الدينية، والتعليمية، والاجتماعية، والسياسية

والاقتصادية، أول استعمال لهذه التسمية في عصر الفقيه أبي عبد الله محمد بن بكر (440345هـ/956 . 1048 م)، الذي أسس نظام العزابة، ووضع له القوانين سنة 409هـ/1018م، وكان الهدف الوحيد من هذا النظام هو الدعوة إلى المذهب الإباضي، وتطبيق مبادئه ميدانيا، ولم يكن يرمي إلى إخضاع المجتمع الإباضي لحلقته. فكانت تعقد حلقات هذه الهيئة بغار في تين يسلي . بلدة اعمر حاليا . وسمي هذا الغار بـ " الغار التسعي"، ولم تقام في المساجد، إلا في النصف الأول من القرن السادس الهجري الموافق للحادي عشر الميلادي، وأول من اتخذ المسجد مقرا لهذه الهيئة هو أبو زيد عبد الرحمن بن المعلي، الذي نظم حلقة العزابة في إحدى مساجد تقرت. ينظر، حمو محمد عيسى النوري، نبذة من حياة الميزابين الدينية والسياسية والعلمية من سنة 1505م إلى 1962، ج1، دار الكروان، باريس، 1984، ص ص: 155 . 156.

65 . مجلس عمي سعيد: ينسب إلى سعيد بن علي بن يحيى بن بدر بن سليمان بن عثمان الجري المتوفي سنة 898هـ/1492 م، وهو مجلس يضم قضاة وعلماء يرأسهم أحد العلماء الأفاضل، وهو المجلس الأعلى لبني ميزاب، "...يضع القوانين والأحكام في الجرائم والجنابات والمعاملات، كما يضع اللوائح الداخلية التي تخص حياة البلاد العامة،...ورئيس هذا المجلس يسمى شيخ واد مزاب، تنتخبه عزابة القرى من بينهم، ويتم تنويجه في اجتماع عام للعزابة، يلبسونه عمامة بيضاء معهودة،....يتولى قيادة الأمة فيما إذا نزل بساحتها عدو،.... وهو الذي يعلن الاتفاقات التي صدرت عن المجلس، وليس له أن يصدر أمرا إلى جميع سكان الوادي دون الرجوع إلى انعقاد المجلس، واتخاذ القرار فيه. حمو محمد عيسى النوري، المرجع نفسه، ص: 164.

66 . رشيدة شدرى معمر، المرجع السابق، ص: 79.

67 . ياسين بودريعة ، أوقاف الأضرحة والزوايا بمدينة الجزائر وضواحيها خلال العهد العثماني من خلال المحاكم الشرعية وسجلات بيت المال والباليك، إشراف: د. عائشة غطاش، مذكرة ماجستير ، قسم التاريخ، جامعة يوسف بن خدة الجزائر، 2006/2007م، ص: 81.

68 . ينظر، رحلة الورتيلاني، المسماة " نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار"

69 . ياسين بودريعة ، المرجع السابق ، ص: 85.

70 . ياسين بودريعة، المرجع السابق، ص:أ.